المحاضرة السابعة ..... الأنظمة الإقتصادية

تمهيد:

تتضمن دراسة الأنظمة الاقتصادية كيفيّة ارتباط الهيئات والمؤسسات المختلفة مع بعضها البعض، وآلية تدفق المعلومات بينها، والعلاقات الاجتماعية داخل النظام (بما في ذلك حقوق الملكية وهيكل الإدارة). حيث يركز تحليل الأنظمة الاقتصادية بشكل تقليدي على دراسة الاختلاف والمقارنة بين اقتصاد السوق واقتصاد التخطيط المركزي، وعلى التمييز بين الرأسمالية والاشتراكية.

نميز اربعة أنواع من الأنظمة الاقتصادية هي:

- النظام الإقتصادي الرأسمالي(النظام الاقتصادي الليبرالي، نظام اقتصاد السوق، النظام الإقتصادي الغير موجه، النظام الإقتصادي الحر)،

- النظام الإقتصادي الإشتراكي(النظام الإقتصادي الماركسي، النظام الاقتصادي الموجه)،

- النظام الإقتصادي المختلط،

النظام الإقتصادي الإسلامي.

سوف نحاول من خلال هذه المحاضرة التطرق لكل نوع من هذه الأنظمة الإقتصادية على حدا بالتفصيل:

أولا- النظام الإقتصادي الرأسمالي:

1- تعريف النظام الإقتصادي الرأسمالي:

يعرف النظام الاقتصادي الرأسمالي، بأنه نظام اقتصادي يتميز بنمط من الإنتاج، يرتكز على تقسيم المجتمع الى طبقتين أساسيتين، طبقة مالكي او سائل الإنتاج، سواء كانت مكونة من أفراد أو مؤسسات والذين يشترون قوة العمل لتشغيل مشروعاتهم، وطبقة العمال المجبرة على بيع قوة عملها لأنهم لا يملكون وسائل الإنتاج. أهم رواد وأب هذا الفكر هو الاقتصادي البريطاني **أدم سميث.**

2- مبادئ النظام الإقتصادي الرأسمالي:

للنظام الاقتصادي الرأسمالي جملة من المبادئ أهمها:

أ- **الملكية الفردية أو الخاصة لوسائل الإنتاج:** يعترف القانون في الدول الرأسمالية بحق الفرد في تملك الأموال ملكية خاصة، سواء كانت هذه الأموال سلع إستهلاكية او سلع إنتاجية، وحق الملكية على الأموال يشمل مجموعة من الحقوق الفرعية تتمثل في حق الإستعمال والإستغلال، لكن يغيب الإعتراف بحق الملكية، بإن تصبح كل الأموال الموجودة في المجتمع مملوكة للأفراد ملكية خاصة، فالدولة الرأسمالية تتملك جزء من الثروة القومية مثل (المباني الحكومية، أراضي الدولة، المناجم، الغابات، الجسور، الطرق ..الخ).

ب- **مبدأ عدم تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي:** المبدأ بسيط، إذا تمتع نشاط الأفراد بالحرية كان العمل الحر للأسواق يتميز بالفاعلية، التي تحقق المنفعة للجميع، وعليه في ظل النظام الاقتصادي الرأسمالي يجب أن تترك الأسواق تقوم بدورها الطبيعي، ولهذا فعلى الدولة ألا تتدخل في النشاط الاقتصادي الا في اضيق نطاق مثل: خدمات التعليم، الشرطة، القضاء، الدفاع عن السيادة الوطنية...الخ.

ت- **مبدأ المنافسة الحرة:** المنافسة من أهم خصائص النظام الرأسمالي، حيث تعتبر من العوامل التي تعمل على زيادة الكفاءة الإقتصادية والإنتاجية، فتضمن هذه المنافسة تخفيض التكلفة الى أقل حد ممكن وحالة المنافسة الكاملة تحقق أعلى فاعلية للأسواق، وهذا يؤدي بدوره الى تحقيق الرفاه الإقتصاد.

ث- **مبدأ حافز الربح لمالكي وسائل الإنتاج:** الرأسمالي مالك وسائل الإنتاج هو الذي يقوم بجمع عوامل الإنتاج وإستغلالها في إطار مشروعه الرأسمالي، وهو بذلك يمثل الشخص الأساسي والهام في العمليات المكونة للنشاط الإقتصادي الرأسمالي. فيعد حافز الربح الدافع الدافع الأساسي للنشاط الذي يقوم به وهو المحرك الرئيسي لأي قرار يتخذه المنتجون، لذلك نجد أصحاب عناصر الإنتاج يسعون نحو الإستغلال الأمثل للموارد من أجل تحقيق أقصى ربح.

ج- **مبدأ سيادة المستهلك:** لما كان المنتج يسعى الى تحقيق أقصى ربح، فإن رغبات المستهلكين هي التي تحدد مجالات الإنتاج التي فيها ربح اكبر، ولذلك حين تزداد رغبات المستهلكين في منتج يزداد طلبهم عليها وبالتالي يتجه المنتجون الى إنتاج هذا المنتج ليربحوا أكثر، فرغبات المستهلكين هي التي تقرر ما يجب إنتاجه وعليه فإن مبدأ سيادة المستهلك هو ببساطة:(إنتاج سلعة معينة تتحدد درجة رغبة المستهلك فيها).

ح- **مبدأ جهاز الثمن كألية للتأثير في النشاط الاقتصادي:** توجد رغبات للمستهلكين في سلع معينة، هذه الرغبات تسمى بقوى الطلب وتوجد رغبات للمنتجين في عرض منتجاتهم وبيعها لتحقيق أقصى ربح ممكن تسمى بقوى العرض، فنتيجة للتفاعل بين قوى الطلب وقوى العرض تتحدد الأسعار وتتحدد كمية كل منتج في السوق.

3- مزايا النظام الإقتصادي الرأسمالي:

للنظام الإقتصادي الرأسمالي عدة مزايا نذكر أهمها في النقاط التالية:

- تطوير العملية الإنتاجية وحدوث طفرة في الإنتاج،
- تحسين مستوى المعيشة نسبيا،
- كفاءة إستغلال الموارد الإقتصادية.

4- عيوب النظام الاقتصادي الرأسمالي:

بالرغم من مزايا النظام الاقتصادي الرأسمالي، إلا أن هناك جملة من العيوب نذكر أهمها:

- **إستفحال ظاهرة الإحتكار:** والذي يقصد به إنفراد مشروع من المشروعات بعمل إنتاج معين يقوم به، بحيث لا يستطيع مشروع أخر منافسته فيه، ويترتب على ذلك أن المحتكر يستطيع السيطرة على السوق من حيث تحديد الأسعار والكميات و يتعطل جراء ذلك جهاز الثمن ويفقد فاعليته في توزيع وتخصيص الموارد بشكل يحقق الكفاءة. فمن مساوئ الإحتكار أم المحتكر يلجأ الى تحديد حجم الإنتاج وحرمان السوق من السلعة لرفع أسعارها وتحقيق أرباحه الإحتكارية.

- **سوء توزيع الدخل والثروة:** نظرا لتركز عناصر الإنتاج عند فئة معينة من المجتمع هم مالكي وسائل الإنتاج، أما غالبية المجتمع والذين يمثلون الطبقة العاملة، لا يتحصلون سوى على أجور محدودة توجه للإستهلاك وجزء قليل منها للإدخار في حين أن أصحاب ومالكي عوال الإنتاج يتحصلون على أرباح كثيرة متتالية، الامر الذي يخلق فجوة بين طبقات المجتمع تؤدي الى سوء توزيع الثروة والدخول.

- **إنتشار البطالة وتكرر الأزمات والتقلبات الإقتصادية:** لقد ساد الإعتقاد أن جهاز الثمن في إطار من الحرية الإقتصادية كفيل بتحقيق الإستخدام الأمثل والكامل للموارد، إلا أن السير الطبيعي للنظام الرأسمالي أدى الى ظهور بطالة، وذلك عندما يرغب مالكي وسائل الإنتاج التقليل من كمية سلعة ما بهدف زيادة سعرها، هذا يعني أنه يجب الإستغناء عن طاقات من عوامل الغنتاج وبالتالي تسريح جزء من العمال.

- **الحرية الوهمية:** بما ان عناصر الإنتاج ترتكز عند طبقة معينة من المجتمع(مالكي عناصر الإنتاج)، فإن غالبية المجتمع التي تمثل العمال لا يستطيعون القيام بمشروعاتهم الخاصة لعدم إمتلاكهم لهذه الوسائل وكذا إحتكار طبقة مالكي عوامل الإنتاج لها.

5- مواجهة المشكلة الإقتصادية في النظام الإقتصادي الرأسمالي: إن جهاز الثمن في النظام الإقتصادي الرأسمالي يتكفل بتنظيم النشاط الإقتصادي وبتوجيه الأفراد نحو فرص الربح الموجودة، فهو أداة فعالة لإيجاد التوازن بين الإنتاج و الإستهلاك، فإرتفاع الأثمان يؤدي الى زيادة أرباح أصحاب رؤوس الأموال (مالكي وسائل

الإنتاج)، الأمر الذي يدفعه الى التوسع في العملية الإنتاجية، فتزداد الكمية المعروضة من السلع والخدمات، ما ينتج عنه إنخفاض أثمانها، كما أن الأثمان هي التي تحدد كيفية توزيع عوامل الإنتاج على القطاعات الإنتاجية تبعا لرغبات المستهلكين. فإزدياد الطلب على السلع يؤدي الى إرتفاع أسعارها والعكس يؤدي الى انخفاض ارباح منتجيها وإنكماش إنتاجها او توقيفها. وبناءا عليه فإنه في ظل النظام الإقتصادي الرأسمالي يعتبر جهاز الثمن الذي يعبر عن تلك الحركات التلقائية والطبيعية للأثمان الناتجة عن التفاعل لقوى العرض والطلب في السوق، كفيل لمواجهة المشكلة الإقتصادية وتوجيه النشاط الإقتصادي.

ثانيا- النظام الاقتصادي الإشتراكي:

1- تعريف النظام الإقتصادي الإشتراكي:

الإشتراكية إصطلاح واسع المعنى ينطوي تحت عدة مذاهب ومدارس مختلفة والقاسم المشترك بينها رغم تباين إتجاهاتها ونزعاتها هو مناهضتها للمذهب الفردي الحر الذي كرسته الرأسمالية، وتجمع على إحلال النظرية الجماعية محل النظرية الفردية وضرورة تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي مع تباين وجهات النظر حول حدود هذا التدخل بين مؤيد لمجرد التدخل لتحسين أوضاع الطبقة العمالية وبين مناصر لفكرة الغاء الملكية الفردية تماما بكل صورها وإحلال الدولة محل الفرد وحافز المصلحة العامة محل حافز الربح. أهم رواد وأب هذا الفكر هو الاقتصادي الألماني **كارل ماركس.**

2- مبادئ النظام الإقتصادي الإشتراكي:

يقوم الفكر الإشتراكي أساسا على قدرة تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي لتحقيق ما قد يعجز الأفراد على القيام به، وللحد من الأثار المترتبة عن تركز عوامل الإنتاج والثروة في أيدي طبقة قليلة من الأفراد، حيث أن أهم مبادئ النظام الإقتصادي الاشتراكي هي:

أ- **مبدأ الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج**: يقوم النظام الإقتصادي الإشتراكي على مبدأ الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج عكس النظام الإقتصادي الرأسمالي، فالملكية الفردية في النظام

الإشتراكي تكاد تنحصر في أشياء بسيطة كالسلع الإستهلاكية، والفرد لا يحق له إمتلاك وسائل الإنتاج والموارد الإقتصادية التي تترتب عليها عمليات إنتاجية فملكية وسائل الإنتاج تكون لجميع الأفراد معا تديرها الحكومة ليتسنى لها تحديد السلع الواجب إنتاجها وتوزيعها بين الأفراد، وتأخذ الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج أحدى الصورتين: إما ملكية الدولة وهي الاكثر شيوعا في التطبيقات الإشتراكية، أو الجمعيات التعاونية التس تنشأ لمالكي الأراضي الزراعية أو الصناعات الصغيرة حيث يؤدي إلغاء الملكية الفردية الى تقليص وتقريب الفوارق بين الطبقات وبالتالي إختفاء طبقة الرأسمالية وفي هذا النظام يتقاضى الفرد اجره نظير ما يقدمه من الجهد، ويصبح الجهد المبذول في الإنتاج هو أساس التفرقة في المستوى المعيشي بين الأفراد.

ب- **مبدأ إشباع الحاجات الجماعية:** هي الهدف الرئيسي من العملية الإنتاجية وإلغاء حافز الربح بما أن النظام الإقتصادي الإشتراكي يسعى الى إزالة الفوارق الطبقية التي سادت المجتمع الرأسمالي، وذلك عبر إلغاء حافز الربح، فلا يصبح الهدف من النشاط الإقتصادي هو تحقيق الربح لأن الربح عند أصحاب الفكر الإشتراكي يعتبر وسيلة من وسائل الإستغلال، وهو يؤدي الى سوء التوزيع في الدخل والثروة وبالتالي يحل محل الربح كحافز إقتصادي ما يسمى بالشعور القومي والوطنية والإحساس بالمسؤولية والمشاركة في إشباع حاجات المجتمع. ونتيجة لعدم وجود الربح في النظام الإشتراكي تقوم الدولة بتغطية أغلب الحاجات مثل (التعليم، الصحة)، وكلها مجانية.

ت- **مبدأ التخطيط المركزي للإقتصاد القومي:** إن توفير المبادئ السابقة نظريا وعمليا في المجتمع الإشتراكي يمنح الدولة حق تملك وسائل الإنتاج وتحديد أولويات العملية الإنتاجية لتحقيق الهدف المعلن(إشباع الحاجات الجماعية) لغالبية أفراد المجتمع، فغن هذه المعطيات تضع على عاتق الدولة تنظيم العمليات الإقتصادية المختلفة الخاصة بالإنتاج والتوزيع من خلال التخطيط المركزي والذي يتمثل في وضع خطط قومية مركزية شاملة تحدد أهداف الإستهلاك والإنتاج وتحدد توزيع الموارد الإنتاجية وكذا تحديد القطاعات التي تتولى الإنتاج، كما تضبط كيفية التوزيع النتاج بما يضمن

تحقيق الإشباع الفعلي للحاجات وعليه فإن جهاز التخطيط المركزي يعبر عن خطة ملزمة لكل الهيئات والقطاعات بما يضمن الرشادة الإقتصادية في المجتمع.

3- مزايا النظام الإقتصادي الإشتراكي:

يؤكد الواقع أن للنظام الإقتصادي الإشتراكي عدة مزايا أهمها:

- التوزيع المتكافئ للسلطة بين الأفراد،
- التوزيع المتكافئ للدخل،
- الإختفاء النسبي للأزمات الإقتصادية الدورية في ظل الإقتصاد الموجه،
- غياب ظاهرة الأحتكار في الأسواق وما يرتبط بها من أثار سلبية

4- عيوب النظام الإقتصادي الإشتراكي:

- ضعف الحوافز الفردية الخاصة بإنجاز الأعمال،
- قلة الإنتاجية (إنخفاض إنتاجية العمال)،
- قلة الكفاءة الإنتاجية و الإقتصادية في تخصيص الموارد،
- قتل روح المبادرة والإبداع والإبتكار.

5- مواجهة المشكلة الإقتصادية في النظام الإقتصادي الإشتراكي:

إن جهاز التخطيط المركزي فلي النظام الإقتصادي الإشتراكي يتكفل بتنظيم الحياة الإقتصادية وبتوزيع الموارد على القطاعات المختلفة طبقا لخطة عامة تضعها السلطات المركزية وتلتزم كافة الوحدات الإنتاجية بتنفيذها، تتكون السلطة المركزية من مجموعة معينة وإقتراح ماتراه مناسبا في شانها، فجهاز التخطيط المركزي يضع الخطة التي تحدد معدلات الغنتاج كما ونوعا، وما يلزم لتحقيق هذا الإنتاج من عوامل الإنتاج، ولا تستهدف خطة الإنتاج تحقيق الربح وإنما تحقيق المصلحة العامة.

ثالثا- النظام الاقتصادي المختلط:

1- تعريف النظام الإقتصادي المختلط:

هو ذلك النظام الإقتصادي الذي يجمع بين سمات عدة أنظمة إقتصادية، ولم تحدد في إطاره سمات محددة تجعل منه نظاما إقتصاديا معينا بصفاته الأصلية سواء في جوانبه النظرية، او التطبيقية.

2- مبادئ النظام الاقتصادي المختلط:

إن النظام الإقتصادي المختلط هو النظام الذي تحقق واقعيا في أغلب الانظمة الإقتصادية المتبعة في كل دول العالم بشقيه، بإعتباره النظام الذي يجمع بين سمات الانظمة الختلفة ولعل أهم مبادئه مايلي:

أ- مبدا أهمية وجود الملكية العامة للدولة والمشروعات العامة، وكذلك وجود الملكية الخاصة والمشروعات الخاصة في عمل الإقتصاد واداء نشاطه.

ب- مبدا وجود قدر من التخطيط أو التوجيه الحكومي للنشاطات الإقتصادية بمقدار معين، مع الإعتماد وبحدود معينة على السوق والحرية في القيام بالنشاطات الإقتصادية.

ت- تحقيق المصلحة الخاصة التي تسعى المشروعات الخاصة نحو الوصول اليها، ولكن تحت مراقبة الدولة وذلك بتنظيم عملها بسن القوانين اللازمة لها.

ث- المحافظة على حقوق العمال وتوفير العمل وذلك بتدخل الدولة في تحسين الظروف العملية (تسقيف الحد الأدنى للأجور، التقليل من ساعات العمل، الحد من إستغلال العامل، توفير التأمين والضمان الإجتماعي).

ج- قيام النظام الإقتصادي المختلط ومن خلال الدولة بتوفير الحرية للمستهلك، بحيث يتم الإنتاج طبقا لرغباته وتفضيلاته وتوفير الإعانات للمستهلكين الغير قادرين على تلبية حاجياتهم الاساسية، كما يحافظ النظام على حقوق المنتج المتمثلة في (حقوق الملكية، توفير قوانين العمل، ألية السوق جهاز الأسعار وحرية التعاقد).

3- مواجهة المشكلة الإقتصادية في النظام الإقتصادي المختلط:

على إعتبار أن النظام الإقتصادي المختلط في مبادئه يجمع بين النظامين الرأسمالي والإشتراكي، فإن نظرته إتجاه حل المشكلة الإقتصادية تكمن في الجمع بين جهاز التخطيط المركزي على أساس تدخل الدولة لإيجاد حالة من التوازن بين الإنتاج والإستهلاك، وبين تبني جهاز الثمن وترك أليات السوق تأخذ مجراها لحل المشاكل الإقتصادية.

رابعا- النظام الاقتصادي الإسلامي:

1- تعريف النظام الإقتصادي الإسلامي:

إن النظام الإقتصادي الإسلامي هو مجموعة الأصول العامة المستخرجة من القرأن الكريم والسنة النبوية الشريفة والتي تلائم البيئة المحيطة بنا والعصر الذي نعيشه باعتبار ان الإسلام دين صالح لكل زمان ومكان.

2- مبادئ النظام الإقتصادي الإسلامي:

يرتكز النظام الإقتصادي الإسلامي على مجموعة من المبادئ تجعل منه نظام متميز عن غيره في طبيعته ووسائله وأهدافه، ولعل أهم مبادئ هذا النظام نذكر:

أ- **مبدا العقيدة:** إن النظام الإقتصادي الإسلامي نابع من العقيدة الإسلامية، التي تجعل من الإيمان بالله وتقواه عامل من عوامل الإنتاج، ويندرج ضمن هذا المبدأ مجموعة من الأسس العقائدية هي:

- **الإستخلاف:** الانسان بوجه عام مستخلف من الله في هذه الأرض لعمارتها واستثمار خيراتها،
- **التسخير:** ذلك أن الأرض وما فيها مسخرة للانسان ليتمكن من تحقيق الاستخلاف،

- **الانتفاع**: فتسخير الأرض واستخلافها يقتضيان انتفاع الانسان بما يوجد من موارد،
- **الوسائلية**: فالنشاط الاقتصادي انتاجا واستهلاكا واستثمارا ليس غاية وإنما وسيلة لعبادة الله والحفاظ على الدين،
- **العمومية:** فاستخلاف الأرض والانتفاع بمواردها لا يختص الله بها الله فريقا من الناس دون غيره،
- **المكانة**: ذلك أن ما يقتنيه الانسان نتيجة لكسبه من المال لا يعطي لصاحبه امتيازا خاصا، كما لا يلحق به فقدان المال أو الفقر عضاضة،
- **المسؤولية**: فيتحمل كل انسان نتيجة عمله ونشاطه وهو المسؤول عنه مسؤولية دنيوية ومسؤولية أخروية.

ب- مبدأ الأخلاق: لا تنفصل النظرية الإقتصادية الإسلامية على الجانب الاخلاقي سواء من حيث الوسائل والنظريات أو من حيث المقاصد والأهداف ولهذا فغن تدعيم المبادئ الاخلاقية يعتبر من اهم المقاصد الشرعية المعترف بها

ت- مبدا الثواب والعقاب: يستهدف المسلم من أعماله الإقتصادية نيل اكبر قدر ممكن من الثواب في الاخرة والذي يتحقق عن طريق السير على منهج الله تعالى وطبقا لشريعته.

ث- مبدا الحلال والحرام: تدخل قاعدة الحلال والحرام في المنع والإباحة وفي توجيه النشاط الإقتصادي لأن قاعدة الحلال والحرام تضع في غعتبارها مصلحة المجتمع الإسلامي فوق كل إعتبار.

3- مواجهة المشكلة الإقتصادية في النظام الإقتصادي الإسلامي:

أن المشكلة التي جاء الإقتصاد الغربي لعلاجها تتلخص في مشكلة الندرة والتي يقصدون بها ان الموارد المتاحة أقل من الحاجات المطلوبة، ولكن الاقتصاد الإسلامي باعتباره جزءا من نظرة الإسلام الشاملة فلا يعترف بهذه المشكلة كما يقررها الفكر الغربي، وإنما تنبع المشكلة

الاقتصادية في نظر الإسلام ليس من ندرة الموارد ولكن من سوء توزيعها، فالله تعالى قد خلق الأرض وقدر فيها أقواتها وهي كافية لكل من دب عليها طيلة حياته، وبعبارة أخرى فإن المشكلة الاقتصادية تنشأ حين يتخلى الناس عن السير في هذه الأرزاق وفق ما أمرهم به الرزاق، فحيئنذ ينشأ الاختلال وتبدأ المشكلات التي لا علاج لها إلا بالعودة لمنهج الإسلام القويم.